أثر علل الأخفش الأوسط النحوية في متقدِّمي مذهب الكوفة

أكرم سلومة محمود سليمان
باحث دكتوراه بقسم اللغة العربية
كلية البنات جامعة عين شمس

مُلخص البحث

يهدف هذا البحث إلى الحديث عن العلة النحوية عند الأخفش الأوسط وإبراز ملامح التجديد والتطوير فيها, والتي لم يُلقِ عليها العلماءُ الضوء كما فعلوا مع سابقيه ولاحقيه, خلال القرن الثاني الهجري.

ثم البحث عمن تأثروا بالأخفش الأوسط ممن جاءوا بعده من تلامذته من مُتقدمي هذا المذهب الكوفي الذين عاصروه, أو جاءوا بعده, وأخذوا عنه, وغيرهم من علماء هذا الفن, نظرًا لاعتماد كثيرٍ منهم على آراء الأخفش وعلله النحوية في ضبط خلافهم مع نحاة البصرة.

وتمضي الروايات التي تؤكد لنا صلة علماء المذهب الكوفي بالأخفش, بل وحبهم له, والولوع بآرائه وعلله, وخاصة الكسائي والفراء, بل إنَّهما سارا على نهجه في تأليفهما لكتابين يحملان نفس الاسم(معاني القرآن), ثم اهتمام الكسائي الشديد بأن يقرأ عليه كتاب سيبويه, ليس مرة واحدة, بل مرتين؛ لأنه يعلم يقينا أنَّه عالم كبير, وأنَّه هو الطريق الموصلة إلى فهمه وشرحه.

وقد تناول هذا البحث كثيرًا من علل الأخفش التي كان له مظاهر واضحة للتجديد فيها, مما جعل متقدمي مذهب الكوفة يسيرون خلفه ويقتفون خُطاه متأثرين بتلك العلل؛ والتي كان من أبرزها العلل التي تعتمد على السماع, وهناك علل أخرى متفرقة ستُلحظ من خلال البحث.

كلمات البحث:(العلة/ الأخفش/ الكوفة).

مقدمة

بِسْمِ اللهِ، والحَمْدُ للهِ، والصَّلاةُ والسَّلامُ عَلَى رَسُولِ اللهِ، سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ الصَّادِقِ الأَمِينِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِه أَجْمَعِينَ، وكُلِّ مَنِ اقْتَفَى أثرَه وتَبِعَهُ بإحسانٍ إلى يَوْمِ الدِّينِ، وَبَعْدُ:

فلقد ارتبط التعليل بالفكر الإنساني ارتباطًا وثيقًا؛ إذْ يعد وسيلة معرفية تساعد على الفهم والتعلم؛ لذلك لم تستغنِ عنه العلوم الإنسانية والعلمية، أو بالأحرى كل العلوم التي يتناولها الإنسان، ولم تكن الدراسات النحوية بمعزل عن تلك العلوم؛ إذ استعانت بالتعليل منذ باكورة نشأتها، فجعلته معينًا لها لتفسير ظواهرها وقواعدها وأحكامها، فهو وسيلتها الإقناعية في تثبيت تلك الظواهر والأحكام. كما أن الطبيعة الاجتهادية للتعليل شجعت النحويين على جعل التعليل ميدانًا تتبارى فيه قدراتهم العقلية وطاقاتهم الفكرية في إنتاج علل يربطون بها بين الواقع اللغوي والقاعدة النحوية، فوُلد التعليل ليكون بوابة للتواصل بين

المنظومة اللغوية الفكرية- المبنية على شكل أحكام وقواعد عقلية- والقارئ المتعلم المدفوع بفطرته لمعرفة أسرار وضع تلك الأحكام والقواعد([1]).

وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ الأخفش الأوسط كان له دور في تجديد العلة النحوية, ولكن وللأسف لم يُلقِ عليها العلماءُ الضوء كما فعلوا مع سابقيه ولاحقيه, خلال القرن الثاني الهجري, في حقبة ما بين كبار علماء البصرة (الخليل وسيبويه) وحقبة من جاء بعدهم ممن كان لهم مزيد اهتمام وعناية بأمر العلة النحوية (كالكسائي والفراء) من المذهب الكوفي, وهناك علماء قد تأثروا بالأخفش الأوسط ممن جاءوا بعده من تلامذته, وغيرهم من علماء هذا الفن, نظرًا لاعتماد كثيرٍ منهم على آراء الأخفش وعلله النحوية في ضبط خلافهم مع نحاة البصرة, وهؤلاء من سنُلقي عليهم الضوء خلال بحثنا هذا (كالكسائي/ والفراء/ وهشام بن معاوية/ وابن قتيبة / وثعلب/ وابن الأنباري).

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى:

- الوقوف على العلل النحوية لكل من الأخفش ومتقدمي مدرسة الكوفة؛ ومن ثَمَّ إبراز دور الأخفش التعليلي في رسم خُطى المذهب الكوفي.

منهج الباحث:

يعتمد الباحث في هذه الدراسة على **المنهج الوصفي**، المتمثل في رصد الظاهرة ووصفها والوقوف عليها بجانب من التحليل والتفصيل.

محتوى البحث:

ويشتمل البحث على الآتي:

مقدمة:

تمهيد:

مبحثين:

المبحث الأول: علل السماع.

المبحث الثاني: علل متفرقة.

خاتمة: وتشتمل على أهم النتائج التي توصَّل إليها الباحث.

قائمة المصادر:

قائمة المراجع:

تمهيد

ونرصد هنا التعريف بأهم مصطلحات البحث، وهي:

١- العِلَّة:

تعددت أقوال العلماء حول تعريفهم للعلة النحوية؛ فمنهم مَن ذهب إلى أن ما كان موجبا للحكم يسمى علة؛ لأن ذلك شأنها: أنه يجب مطولها عند وجودها إن لم يوجد مانع. وما كان مجوزا يسمى سببا؛ لأن المسبب قد يتخلف عن السبب لفقد سبب عند تعدد الأسباب أو لوجود مانع"([2]).ومنهم مَن ذهب إلى أن

---

١ انظر منهج التعليل النحوي عند عبد القاهر الجرجاني للدكتور/ عبدالإله علي جويعد، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية بالعراق: المجلد:١٣، العدد: ٢٠١٠/٤م: ص٤١.

٢ انظر الاقتراح للسيوطي ١٦٥/١, والخصائص لابن جني ٢٤١/١.

التعليل هو تقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر"(١). ومنهم من قال: هي الصفة التي من أجلها أُعطي المقيس الحكمَ الذي في المقيس عليه(٢). ويرى البعض أنَّ العلة هي " التعليل للأحكام النحوية الواردة، وذلك كالتعليل لدخول التنوين في الكلام، والتعليل لثقل الفعل وخفة الاسم...إلخ(٣). وقيل: يُرادُ بها في النحو التماس سبب لحكمٍ من الأحكام النحوية(٤). وقيل: هي الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم، أو بعبارة أوضح: هي الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهًا معينًا من التعبير والصياغة(٥).

وبناء على ذلك يمكننا القول بأن العلة النحوية اجتهاد من النحاة في فهم كلام العرب, والبحث عن الأسباب التي تكمُن وراءه, وقد تكون مقبولة أو غير مقبولة, فالعربي ينطق بسجيته ولا معرفة له بالعلة, مع مُلاحظة أنَّهم في ذلك مجتهدون, رأيهم صواب يحتمل للخطأ؛ لأنَّ النفس قد ذهبت فيه كل مذهب.

٢- السماع:

أحد المصادر التي اعتمدها العلماء في جمع اللغة ورصد حقائقها: وهو ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته, فشمل كلام الله تعالى, وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم, وكلام العرب, قبل بعثته, وفي زمنه, وبعده, إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين, نظما ونثرا, عن مسلم أو كافر"(٦). ويراد به أيضًا تَلَقِّي اللغة مِن أهلها، ويقابله القياس، وقد اشتهر البصريون باعتمادهم على السماع كثيرا مقارنة بالكوفيين الذين اعتمدوا في غالب قواعدهم على القياس(٧). وتجدر الإشارة إلى أنَّ مصطلح السماع عند ابن جني هو نفسه مصطلح النقل عند ابن الأنباري.

٣- القياس:

قال السيوطي:" قال ابن الأنباري في (جدله) هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه) انتهى. وهو معظم أدلة النحو، والمعول في غالب مسائله عليه، كما قيل:إنما النحو قياس يتبع"(٨).

وقال السيوطي أيضًا:" ولهذا قيل في حده: إنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب"(٩). وهو أحد المصادر التي بُني عليها علم النحو، وهو محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية وحمل كلامنا على كلامهم في صوغ أصول المادة وفروعها وضبط الحرف وترتيب كلماتها، وقيل: هو إلحاق مسألة ليس لها حكم معين بمسألة لها حكم مع ملاحظة ما بين المسألتين من تشابه يستدعي قياس إحداهما على الأخرى(١٠).

---

١ انظر التعريفات للجرجاني: ٦١.

٢ انظر الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه للدكتورة خديجة الحديثي: ٣١٧.

٣ معجم المصطلحات النحوية والصرفية للدكتور محمد سمير نجيب اللبدي: ١٥٧.

٤ انظر معجم المصطلحات للدكتور محمد إبراهيم عبادة: ٢١٦.

٥ انظر العلة النحوية نشأتها وتطورها لمازن المبارك: ٩٠.

٦ انظر الاقتراح للسيوطي ٦٥/١.

٧ معجم المصطلحات النحوية والصرفية للدكتور محمد سمير نجيب اللبدي: ١٠٦.

٨ انظر الاقتراح للسيوطي ١٧٥/١.

٩ انظر الاقتراح للسيوطي ١٧٦/١.

١٠ معجم المصطلحات النحوية والصرفية للدكتور محمد سمير نجيب اللبدي: ١٩١.

المبحث الأول: (علل السماع)

مما لا شك فيه أنَّ اللغةَ العربيةَ لغةُ سماع قبل أن تكون لغة قياس, وهذا الأمر قد امتد من عصورها الجاهلية الأولى حتى عصر صدر الإسلام, فقبائلها كانت ممتدة طول الصحراء وعرضها, تحمل كل قبيلة منها ألفاظا لا تحملها غيرُها من القبائل وتنفرد بها, بل وتعتز بها, خاصة ما وافق منها قواعد اللغة الوليدة بعدها, والتي اتفق عليها علماء هذا العلم.

وفي هذا الصدد يقول الشيخ محمد طنطاوي:" ما من ريب أن اللغة العربية لغات قبائل شتى تغايرت في بعض ألفاظها ولهجاتها وتميزت في شيء من تراكيبها، ذلك أن العربي غير مقيد بضوابط وضعية لا يتخطى حماها، بل يرسل الكلام حسب مشيئته في أي غرض كان غير خاضع لنظام يسيطر عليه"(١).

ولو أمعنا النظر فيما للأخفش من علل لوجدنا جُلَّها محمولًا على السماع, ويتضح هذا جليا من قوله في مواضع كثيرة " سمعته من فلان, قد سمعت فلانا يقول, حدثني عيسى بن عمر أنه سمع الأعراب(٢)" "ما سَمِعْتُ بهذا مِنْ أحد من العرب ولا من أحدٍ من النحويين"(٣).

لذا فقد كان من أهم المسائل التي كان للأخفش فيها مظاهر واضحة للتعليل هي الحمل على المسموع من كلام العرب, وقد وافق الكوفيون الأخفشَ في اختيار عدة آراء اعتمادًا على علة السماع، ومن أهم المسائل في هذا الصدد:

- خلافهم في الوصف إن لم يكن مسبوقًا باستفهام ولا نفي"أقائم الزيدان"؟.

إذا كان الوصف المذكور مسبوقًا باستفهام أو نفي فلا خلاف في جعله مبتدأ عند عدم مطابقته لما بعده.

فإن تطابقا بإفراد نحو: "أقائم زيد"؟ جاز أن يكونا خبرًا مقدمًا، ومبتدأ مؤخرًا، وأن يكونا: مبتدأ مقدمًا، وفاعلًا مغنيًا عن الخبر.

فإن لم يكن الوصف مسبوقًا باستفهام ولا نفي ضعف عند سيبويه إجراؤه مجرى المسبوق بأحدهما ولم يمتنع (٤). وأجاز الأخفش ذلك دون ضعف، وقد صرح ابن هشام بموافقة الكوفيين للأخفش في هذا الصدد(٥).

وعلته في ذلك استعمال ذلك كثيرًا في لسان العرب.

ومن شواهد ذلك قول بعض الطائيين:

خَبيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلاَ تَكُ مُلْغِيا مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إِذَا الطَّيرُ مَرَّتِ(٦)

ومن ذلك أيضًا: خلافهم في الإبدال من ضمير المتكلم والمخاطب.

يقول ابن يعيش في شرح المفصل:"واعلمْ أنّ المضمراتِ كلَّها لك أن تُبدِل منها إلَّا ضميرَ المتكلِّم والمخاطب، فلا يحسن البدلُ من كلِّ واحد منهما عند أكثرِ النحويين، لو قلت: "مررتُ بك زيدٍ"، أو "مررتَ بي زيدٍ" أو"بي المِسكينِ"، كان الأمرُ لم يجز شيءٌ من ذلك؛ لأنّ الغرض من البدل البيانُ، وضميرُ المخاطب والمتكلّم في غايةِ الوضوح، فلم يحتج إلى بيان. وقد أجاز ذلك أبو الحسن الأخفشُ،

---

١ انظر نشأة النحو لمحمد طنطاوي: ١٢٢.
٢ انظر معاني القرآن للأخفش: ١٢٦/١.
٣ انظر معاني القرآن للزجاج: ١٥٩/٣.
٤ شرح الكافية الشافية لابن مالك: ٣٣٢/١.
٥ انظر أوضح المسالك لابن هشام: ١٨٨/١.
٦ البيت من الطويل، وقد جاء بلا نسبة، انظره في: شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٤٥, وهمع الهوامع للسيوطي: ١/ ٩٤. وبنو لهب: حي من الأزد يقال: إنهم أزجر الناس للطير. واللهبي الذي عناه الشاعر هو الذي زجر حين وقعت حصاة في صلعة عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- في الحج فأدمته، فقال الرجل: أمير المؤمنين والله لا تحج بعدها. فكان كما قال.

واحتجّ بقولـه- تعالى-: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِـرُوا أَنْفُسَـهُمْ﴾(١)، فقولُه "الذين خسروا أنفسهم" عنده بدلٌ من الكاف والميم، وهو ضميرُ المخاطبين، وقد أجمعوا في جوازِ ذلك في بدل الاشتمال، نحوِ قول الشاعر:

ذَرِينِي إنّ أمْرَكِ لن يُطاعا وما أَلْفَيْتِنِي حِلْمِي مُضاعا(٢)

وربّما جاء أيضًا في بدل البعض، نحوِ قوله:

أوْعَـدَنِي بالسِّجن والأداهِمِ
رِجلِي فرِجلِي شَثْنَةُ المَناسِمِ (٣)

فقوله: "حِلْمِي" بدلٌ من الياء في "ألفيتني"، وهو منصوبٌ من قبيلِ بدل الاشتمال، وكذلك "رِجلِي" بدلٌ من "الياء" في "أوعدني"، والضميران للمتكلّم. وساغ ذلك هنا لأنّ فيه إيضاحًا، إذ كان الثاني ممّا يشتمِل عليه الأوّلُ، أو بعضًا منه، وهو المرادُ بالكلام، ولا تعلمُ كلَّ واحد منهما إلَّا ببيانٍ."(٤)

وقد تبع الأخفشَ الكوفيون في هذا الرأي "(٥).

ومن ذلك أيضًا: زَعْمُ الأخفش والكوفيين أن "ثم" تقع زائدة.

قال الأشـــموني:"زعم **الأخفش والكوفيون** أن "ثم" تقع زائدة؛ فلا تكون عاطفة ألبتة، وحملوا على ذلك قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا﴾.(٦)(٧).

ومن ذلك أيضًا: خلافهم في الظرف(دون) من حيث التصرف والبناء.

يقول السيوطي:"من الظروف المبنية فِي بعض الْأَحْوَال (دون) كَمَا تقدم ذكره فِي أَخَوَات (قبل) و (بعد) وَهُوَ للمكان تَقول قعد زيد دون عَمْرو أَي فِي كَانَ منخفض عَن مَكَان وَهُوَ مَمْنُوع التَّصَرُّف عِنْد سِيبَوَيْهِ وَجُمْهُور الْبَصرِيين، وَذهب **الْأَخْفَش والكوفيون** إِلَى أَنه يتَصَرَّف لَكِن بقلة وَخرج عَلَيْهِ: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾(٨) فَقَالَ (دون) مُبْتَدأ وَبني لإِضَافَتِهِ إِلَى مَبْنِيّ والأولون قَالُوا تَقْدِيره مَا دون ذَلِك فَحذف (مَا) وَقَالَ الشَّاعِر:

(وباشَرْتُ حَدَّ الموْتِ والموتُ دُونُها ...) (٩) (١٠)

ومن ذلك أيضًا: في زيادة "مِنْ" مع الفاعل المعرفة دون نفي، ولا ما يشبهه.

وروي عن الأخفش جواز زيادتها مطلقا.

---

١ سورة الأنعام, آية١٢.

٢ البيت من الوافر، وهو لعديّ بن زيد العبادي، ديوانه ص ٣٥، ونُسـب لغيره، انظره في: الكتاب لسـيبويه: ١/ ١٥٦، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١/ ١٢٣، والخزانة للبغدادي: ٥/ ١٩١.

٣ البيتان من الرجز، وقد نُسـب للعديل بن الفرخ في خزانة الأدب: ٥/ ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، والمقاصـد النحويَّة لبدر الدين العيني: ٤/ ١٩٠؛ وبلا نسبة في: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١/ ١٢٤؛ وشرح الأشموني: ٢/ ٤٣٩، وهمع الهوامع للسيوطي: ٢/ ١٢٧. اللغة: أوعدني: هدّدني. الأداهم: جمع الأدهم، وهو القيد. الشثنة: الغليظة. المناسم: جمع المنسم، وهو خفّ البعير. المعنى: هدّدني بالسـجن والقيود، ولكن رجليّ قويتـان تشـبهان خفّ البعير (أي أنهما قادرتـان على تحمّل المكروه).

٤ انظر شرح المفصل لابن يعيش: ٢٦٩/٢.

٥ انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك: ١٢٨٤/٣.

٦ سورة التوبة, آية ١١٨.

٧ انظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٣٦٦/٢.

٨ سورة الجن, آية:١١.

٩ البيت من الطويل، وقد جاء بلا نسبة، انظره في: شرح التسهيل لابن مالك: ٢٣٤/٢، وشرح شذور الذهب لابن هشام: ١٠٦، وشرح التصريح لخالد الأزهري: ٤٢٧/١.

١٠ انظر همع الهوامع للسيوطي: ٢١٣/٢.

وعلته في ذلك استعمال ذلك كثيرًا في لسان العرب.

ومن شواهد ذلك قول الشاعر:

وكنْتُ أرى كَالْمَوْت مِنْ بَيْن ساعةٍ فيكف ببَيْن كَانَ موعِدَهُ الحشْر(١)

أراد: وكنت أرى بين ساعة كالموت، فزاد "من".

ومثله قول الآخر:

يَظَلُّ بِه الحِرْبَاءُ يَمْثُلُ قَائِمًا وَيَكْثُرُ فِيه مِنْ حَنِينِ الأَبَاعِرِ(٢)

أراد: ويكثر فيه حنين الأباعر.

فزاد "من" مع الفاعل المعرفة دون نفي، ولا ما يشبهه.

ومما استدل به الأخفش على زيادتها في الإيجاب قوله – تعالى-: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُم﴾(٣). **وروي مثل ذلك أيضا عن الكسائي**(٤).

وتجدر الإشارة إلى أن ابن مالك قد تأثر بعلة الأخفش في هذا الصدد ومال إلى رأيه, حيث قال: "وبقوله أقول لثبوت السماع بذلك نظما ونثرا، فمن النثر قوله – تعالى-: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَأِ الْمُرْسَلِينَ﴾(٥) وقوله – تعالى-: ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ﴾(٦) وقوله – تعالى-: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾(٧) وقوله – تعالى-: ﴿وَآمِنُوا بِهِ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾(٨) وقوله – تعالى-: ﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾(٩) (١٠).

ومن ذلك أيضًا: خلافهم في باب النائب عن الفاعل.

وفي هذا الصدد يقول ابن مالك: "ولا يجيز غيرُ الأخفش من البصريين أن ينوب غيرُ المفعول به وهو موجود. **وأجار ذلك الأخفش والكوفيون**، ويؤيد مذهبهم قراءة بعض القراء: "لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ"(١١)(١٢).

ويرى الباحث أنَّ ما ذهب إليه الأخفش - استنادًا على هذه القراءة – بأنَّ نائب الفاعل لم يقع على المفعول به لكونه منصوبًا, بل وقع على الجار والمجرور, أمرٌ فيه نظر؛ لأنَّ القاعدة المطردة في واقعنا اللغوي(إذا كان الفعل متعديًا لمفعولين أحدهما عاقل والآخر غير عاقل, فإنَّه يُقدَّمُ العاقل على غير العاقل).

ومن ذلك أيضًا: خلافهم في دخول (ما) الزائدة على (إنَّ) وأخواتها وحكم عملها.

فقد أجازه الأخفش حملا على المسموع من كلام العرب" فقد رُوي عنهم: إنما زيدًا قائمٌ، **وتبعه في ذلك الكسائي** عن العرب. فأعمل عمل إنّ مع ما. والسماعُ في غير هذي معدومٌ"(١٣)

مسألة الخلاف في الاسم الواقع بعد (إذا) ووليه فعل.

---

١ البيت من الطويل، وقد نُسب لسلمة بن يزيد الجعفي، انظر: إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي: ٣٦، وشرح الكافية الشافية لابن مالك: ٧٩٨/٢، وهمع الهوامع للسيوطي: ٤٦٤/٢.

٢ البيت من الطويل، وقد ورد بلا نسبة، انظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك: ٧٩٩/٢، وهمع الهوامع للسيوطي: ٤٦٤/٢.

٣ سورة الأحقاف, آية٣١.

٤ شرح الكافية الشافية لابن مالك: ٧٩٩/٢.

٥ سورة الأنعام, آية٣٤.

٦ سورة الكهف, آية٣١.

٧ سورة البقرة, آية٢٧١.

٨ سورة الأحقاف, آية٣١.

٩ سورة البقرة, آية ٢٥.

١٠ شرح التسهيل لابن مالك: ١٣٨/٣.

١١ سورة الجاثية, آية ١٤.

١٢ انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك: ١٠٣/١.

١٣ انظر المقاصد الشافية للشاطبي: ٣٦١/٢, وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٣٧٥/١.

(إذا) شرطية غير جازمة تُفيد الظرفية, فمال الحكم إذا وليها اسم بعده فعل؟ هل يُعرب فاعلا لفعل يفسره المذكور بعده, أو يُعرب مبتدأ وما بعده خبر.

مثل قوله – تعالى-: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾(١).

قال أبو حيان: "إذا وليها اسم بعده فعل جعل الفعل المتأخر مفسرا لفعل متقدم رافع للاسم. لا يجيز سيبويه غير هذا. وأجاز الأخفش ارتفاع الاسم بالابتداء (٢).

وعلته في ذلك استعمال ذلك كثيرًا في لسان العرب. ومنه قول ضيغم الأسدي:

إذا هُوَ لَمْ يَخَفْنِي في ابن عَمِّي وإنْ لَمْ أَلْقَه الرَّجُلُ الظَّلُومُ(٣)

لمجيء الضمير البارز المنفصل بعدها وهو على الابتداء, والجملة المنفية بعده خبره.

فيلحظ مما سبق أنَّ الأخفش لم يرفض رأي سيبويه بالكلية, بل أنّه يجيز معه غيره وهو الابتداء؛ لأن (إن وإذا) عنده لا تختص بالدخول على الأفعال فحسب, بل تدخل على الأفعال والأسماء معا, وهو رأي قوي نظرًا لورود السماع به, وفي هذا الصدد يقول الجرجاوي:" فَإِنَّهُم يجيزون دُخُول إن وَإِذا الشرطيتين على الأسماء, فامرأة (٤) عِنْدهم مُبْتَدأ وخافت خَبره أَو فَاعل بالمذكور عِنْد الْكُوفِيّين أَو بِمَحْذُوف عِنْد الْأَخْفَش"(٥).

ومن ذلك أيضًا: خلافهم في جواز توكيد النكرة.

"وَلَا تؤكد نكرَة مُطلقًا عِنْد أَكثر الْبَصرِيين بِشَيْء من أَلْفَاظ التوكيد؛ لِأَنَّهَا معارف, فَلَا تتبع نكرَة, وَأَجَازَهُ بَعضهم مُطلقًا, سَوَاء كَانَت محدودة, أم لَا, نَقله ابْن مَالك فِي شرح التسهيل، أمَّا رَأْي **الْأَخْفَش والكوفيين** يجوز توكيدها إن كَانَت محدودة أَي: مُؤَقَّتَة وَإِلَّا فَلَا, قَالَ ابْن مَالك وَهَذَا القَوْل أولى بِالصَّوَابِ(٦) لصِحَّة السماع بذلك؛ وَلِأَن فِيهِ فَائِدَة؛ لِأَن من قَالَ صمت شهرا قد يُرِيد جَمِيع الشَّهْر وَقد يُرِيد أَكْثَره فَفِي قَوْله احْتِمَال يرفعهُ التوكيد وَمن الْوَارِد فِيهِ قَوْله:

(قد صَرَّت البكرَة يَوْمًا أجْمعَا...)(٧)

وَقَوله:

(تحْمِلني الذلفاءُ حولا أكتعا...)(٨)

وَقَول عَائِشَة رَضِي الله عَنْهَا:

(مَا رَأَيْت رَسُول الله صَامَ شهرا كُله إِلَّا رَمَضَان)(٩) أما غير الْمَحْدُود فَلَا فَائِدَة فِيهِ فَلَا يُقَال: اعتكفت وقتا كُله, وَلَا رَأَيْت شَيْئا نَفسه, والمانعون مُطلقًا أجابوا بِأَن مَا ورد من ذَلِك مَحْمُول على الْبَدَل أَو النَّعْت أَو الضَّرُورَة"(١٠).

---

١ سورة الانشقاق, آية١.

٢ شرح الكافية الشافية لابن مالك: ٩٤٤/٢, والجنى الداني للمرادي: ٣٦٨ .

٣ انظر الخصائص لابن جني: ١/ ١٠٥ وما بعدها, وشرح الكافية الشافية لابن مالك: ٩٤٤/٢, والمقاصد الشافية للشاطبي:٩٥/٤.

٤ يقصد به قوله – تعالى-: (إن امرأة خافت من بعلها)..سورة النساء, آية:١٢٨.

٥ انظر موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب لخالد الأزهري: ٩٧.

٦ قال ابن مالك: وإن يُفِد توكيدُ منكورٍ قُبل .... وعن نُحاة البصرة المنع شَمِل.

٧ البيت من الرجز، وقد جاء بلا نسبة، انظره في: شرح التسهيل لابن مالك: ٢٩٧/٣، وشرح الأشموني على الألفية: ٣٤١/٢ وهمع الهوامع للسيوطي: ١٧٠/٣، والخزانة للبغدادي: ١٦٩/٥.

٨ البيت من الرجز، وقد جاء بلا نسبة، انظره في: شرح التسهيل لابن مالك: ٢٩٧/٣، واللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ: ٧٠٩/٢، وشرح الأشموني على الألفية: ٣٤١/٢ وهمع الهوامع للسيوطي: ١٧٠/٣، والخزانة للبغدادي: ١٦٨/٥.

٩ أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الصيام باب صِيَامِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَيْرِ رَمَضَانَ، وَاسْتِحْبَابِ أَنْ لَا يُخْلِيَ شَهْرًا عَنْ صَوْمٍ، برقم (١١٥٦).

١٠ انظر همع الهوامع للسيوطي: ١٧٠/٣.

ومن ذلك أيضًا: خلافهم في زيادة غير كان بين (ما أفعل).

" واختلفوا في زيادة غير «كان» بين «ما» و «أفْعَلَ»:

فذهب **الأخفش والكسائيُّ والفراء** إلى جواز زيادة أَمسى وأَصبحَ بينهما، واستُدِلَّ بما حكي من كلامهم: ما ـــ أَصبَحَ ـــ أَبْرَدَها! وما ـــ أَمسى ـــ أَدْفَأَها! وحَمل جمهور البصريين ذلك على الشذوذ والاقتصار في ذلك على ما سُمع"(١).

ومن ذلك أيضًا: خلافهم في جواز صرف مالا ينصرف.

" زعم أبو الحسن الأخفش في الكبير له أنه سمع من العرب من يصرف في الكلام جميع ما لا ينصرف؟ وحكى الزجاجي- أيضًا- في نوادره مثل ذلك؟ فالجواب: أن صرف ما لا ينصرف في الكلام إنما هو لغة لبعض العرب"(٢).

وقد تبع الأخفشَ الكسائيُّ والفراءُ من الكوفيين" وصرف ما لا ينصرف في الشعر أكثر من أن يحصى، وزعم الكسائي والفراء: أنه جائز في كل ما لا ينصرف إلا أفعل منك نحو: أفضل من زيد، وزعما أن (من) هي التي منعته الصرف"(٣).

(علة السماع والقياس معا).

ومن ذلك: خلافهم في حذف الموصول الاسمي.

منع سيبويه والبصريون حذف الموصول الاسمي, **وأجازه الأخفش وتبعه الكوفيون** وابن مالك مستدلين بالقياس على (أن), فإن حذفها مكتفي بصلتها, وبالسماع(٤), والذي منه قوله - تعالى- : ﴿آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ﴾(٥), وقوله: ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ﴾(٦)أي: من يحرفون, وقول الشاعر – أيضا – :

فمَنْ يَهْجُوْ رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءُ(٧)

- (علة الخروج من الخلاف وكثرة التأويل).

ويتضح هذا جليا من خلال عرضنا لمسألة خلافهم في وقوع المصدر حالًا.

قال ابن مالك:

وَمَصْدَر مُنَكَّر حَالا يَقَعْ بِكَثْرَةٍ كَبَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ(٨)

قال الأشموني: "و"جاء زيد رَكْضًا"، و"قتلته صَبْرا"، وهو عند سيبويه والجمهور على التأويل بالوصف: أي: باغتا وراكضا ومصبورا، أي: محبوسا. **وذهب الأخفش** والمبرد إلى أن نحو ذلك منصوب على المصدرية، والعامل فيه محذوف، والتقدير: طلع زيد يبغت بغتة، وجاء يركض ركضا، وقتلته يصبر صبرا؛ فالحال عندهما الجملة لا المصدر. **وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على المصدرية كما ذهبا إليه،** لكن الناصب عندهم الفعل المذكور لتأوله بفعل من لفظ المصدر؛ فـ"طلع زيد بغتة" عندهم تأويل:

---

١ انظر التذيل والتكميل لأبي حيان الأندلسي: ٢١٨/١٠.
٢ انظر المقاصد النحوية لبدر الدين العيني: ١٨٥٣/٤.
٣ انظر المقاصد النحوية لبدر الدين العيني: ١٨٥٣/٤.
٤ انظر من مسائل الخلاف بين سيبويه والأخفش: ١٤٤.
٥ سورة العنكبوت, آية ٤٦.
٦ سورة النساء, آية ٤٦.
٧ البيت من الوافر، وهو لحسان بن ثابت، ديوانه ص ٢٠، وانظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣٩٣/٣، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١٦٣/١ وهمع الهوامع للسيوطي: ١/ ٨٨.
٨ انظر ألفية ابن مالك: ٣٢.

"بغت زيد بغتة" و"جاء ركضا" في تأويل: ركض ركضا، و" قتلته صبرا " في تأويل: صبرته صبرا "(١).

- (علة الحمل على النقل والقياس معا).

خلافهم في وقوع الفعل الماضي حالًا من غير قد.

قال أبو البركات الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أن الفعل الماضي يجوز أن يقع حالًا، وإليه ذهب أبو الحسن الأَخْفَش من البصريين. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يقع حالًا، وأجمعوا على أنه إذا كانت معه "قَدْ" أو كان وصفًا لمحذوف فإنه يجوز أن يقع حالًا.

وعلة الأخفش والكوفيين على أنه يجوز أن يقع الفعل الماضي حالًا هو النقلُ والقياس.

أما النقلُ فقد قال الله – تعالى-: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾(٢) فحصرت: فعل ماضٍ، وهو في موضع الحال، وتقديره: حَصِرَةً صدورهم، والدليل على صحة هذا التقدير قراءة من قرأ: "أو جاؤوكم حَصِرَةً صدروهم" وهي قراءة الحسن البصريّ ويعقوب الحَضْرَمِيّ والمفضّل عن عاصم(٣).

"وأما القياس فلأن كل ما جاز أن يكون صفة لنكرة نحو: "مررت برجل قاعد، وغلام قائم" جاز أن يكون حالًا للمعرفة نحو: "مررت بالرجل قاعدًا، وبالغلام قائمًا"، والفعل الماضي يجوز أن يكون صفة للنكرة نحو: "مررت برجل قَعَدَ، وغلام قامَ " فينبغي أن يجوز أن يقع حالًا للمعرفة نحو: "مررت بالرَّجُلِ قَعَدَ، وبالغلام قَامَ", وما أشبه ذلك"(٤).

المبحث الثاني: (علل متفرقة)

إنَّ المتتبع للتعليل النحوي عند الأخفش لَيجدُ أنَّ من بين عللِه ما هو مبني على السماع من لغة العرب واستعمالاتهم, وهناك علل أُخرى تنوعت أركانُها وأسبابها, فجنحت عن السماع من لُغة العرب واعتمدت على أنماط عديدة ومتنوعة, يرصُد هذا المبحث طرفًا منها, وقد رُتِّبت مسائل هذه العلل المُتفرقة ترتيبًا ألف بائيًا حسب مُسمَّى العلة على النحو التالي:

- (علة الحمل على النظير)

ومن ذلك: خلافهم في وزن أشياء.

"ذهب الكوفيون إلى أن "أشياء" وزنه أَفْعَاء، والأصل أفعلاء، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين. وذهب بعض الكوفيين إلى أن وزنه أفعال.وذهب البصريون إلى أن وزنه لفعاء، والأصل فعلاء"(٥).

"ذهب الأَخفش إلى أنَّ وزن (أَشْياءُ)(٦) أَفْعِلاءُ, جُمِعَت عَلَى فَعْل, كَمَا جُمِع سَمْح على سُمَحاءَ, وَكِلَاهُمَا جمع لفعِيل, كَمَا تَقول فِي نصيب أَنْصباءُ, وَفِي صديق أَصْدِقاءُ, وَفِي كريم كُرَماءُ, وَفِي جليس جُلَساء, فسَمْح وشَيْءٌ على مِثَال فَعْل, فَخرج إلى مِثَال فَعيل (٧). "فكما جاز أن يجيء جمع فعل على فعلاء, جاز أن يجيء على أفعلاء؛ لأنَّه نظيره"(٨).

---

١ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٩/٢.
٢ سورة النساء, آية٩٠
٣ انظر الإنصاف لأبي البركات الأنباري: ٢٠٥/١.
٤ انظر الإنصاف لأبي البركات الأنباري: ٢٠٦/١.
٥ انظر الإنصاف لأبي البركات الأنباري: ٦٧٠/٢.
٦ واختار هذا المذهب الفارسي، انظر: المفتاح في الصرف للفارسي:١١٠.
٧ انظر المقتضب للمبرد: ٣٠/١.
٨ انظر الإنصاف لأبي البركات الأنباري: ٦٧٠/٢.

وقد سلك جمهور الكوفيين مسلك الأخفش, حيث قالوا: "إنما قلنا إن وزنه أفعاء؛ لأنَّه جمع شيء على الأصل. وأصل شيء شيّئ مثل شيّع؛ فقالوا في جمعه أشيئاء على أفعلاء، كما قالوا في جمع لين: ألينـاء؛ إلا أنهم حذفوا الهمزة التي هي اللام طلبا للتخفيف، وذلك لأمرين؛ أحدهما تقارب الهمزتين؛ لأن الألف بينهما حرف خفي زائد ساكن؛ وهو من جنس الهمزة، والحرف الساكن حاجز غير حصين؛ فكأنه قد اجتمع فيه همزتان, وذلك مستثقل في كلامهم, وإذا كانوا قد قالوا في سوائية "سَوَاية" فحذفوا الهمزة مع انفرادها, فلأن يحذفوا الهمزة ههنا مع تكراراها كان ذلك من طريق الأولى. والآخر: أن الكلمة جمع، والجمع يستثقل فيه ما لا يستثقل في المفرد، فحذفت منه الهمزة طلبا للتخفيف, والذي يدل على أنه يستثقل في الجمع ما لا يستثقل في المفرد, أنهم ألزموا خطايا القلبَ، وأبدلوا في ذوائب من الهمزة الأولى واوا، كل ذلك استثقالهم في الجمع ما لا يستثقل في المفرد(١).

فيلحظ من مما سبق أن جمهور الكوفيين قد تبعوا الأخفش في رأيه في الوزن الأول للكلمة, غير أنَّ الخلاف بينهم كان في الوزن النهائي لها, حيث أنهم حذفوا الهمزة التي هي اللام طلبا للتخفيف, فعند الأخفش هي (أفعلاء), وعند الكوفيين هي (أفعاء).

ومن ذلك أيضًا: خلافهم في المصدر الموازن لـ: إفعال" بكسر الهمزة، "أو: استفعال نحو: إقوام، واستقوام"، فإنه يحمل على فعله في الإعلال، فتنقل حركة عينه إلى فائه، ثم تقلب ألفًا لتجانس الفتحة, فيلتقي ألفان، "ويجب بعد القلب حذف إحدى الألفين لالتقاء الساكنين".

قال خالد الأزهري: "واختلف النحويون في المحذوفة، "والصحيح أنها الثانية لزيادتها وقربها من الطرف" وحصول الاستثقال بها، وإليه ذهب الخليل وسيبويه, واختاره الناظم، **وذهب الأخفش والفراء** إلى أن المحذوفة بدل عين الكلمة"(٢).

ومن ذلك أيضًا: الخلاف في(رُبَّ) بين الاسمية والحرفية.

يقول الصبان في حاشيته: "ما مشى عليه المصنف من حرفية رب هو مذهب البصريين، **وذهب الأخفش والكوفيون** إلى اسميتها وأيده الرضي بأنها في التقليل أو التكثير مثل (كم) الخبرية في التكثير؛ إذ معنى رب رجل قليل أو كثير من هذا الجنس، كما أن معنى كم رجل كثير من هذا الجنس، ولا خلاف في اسمية كم"(٣).

وكذلك الحال فيما يُحمل عليها ويشبه بها.

ويرى الباحث أنَّ (رُبَّ) حرفية كما ذهب إليه البصريون, وهي تعمل في الاسم لفظًا ويظلُّ محلها الرفع, وأمَّا ما ذهب إليه الأخفش ففيه من التكلف ما قد يُخرج حروف الجر الشبيهة بالزائدة عن وظيفتها الأساسية المنوطة بها.

ومن ذلك أيضًا: خلافهم في دخول لام التوكيد على الفعل الماضي الغير متصرف.

وظاهر كلامه(٤) جواز دخول اللام(٥) على الماضي إذا كان غير متصرف، نحو: "إن زيدا لنعم الرجل"، أو: "لعسى أن يقوم"، وهو مذهب الأخفش والفراء(٦)؛ لأن الفعل الجامد كالاسم، والمنقول عن سيبويه أنه لا يجيز ذلك(٧).

---

١ انظر الإنصاف لأبي البركات الأنباري: ٦٧٠/٢, الأصول في النحو لابن السراج: ٣٣٨/٣.
٢ شرح التصريح لخالد الأزهري: ٧٤٨/٢.
٣ انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣٠٣/٢.
٤ أي: المُصنِّف، وهو ابن مالك.
٥ أي: لام التوكيد المزحلقة الداخلة في خبر إنَّ المكسورة الهمزة.
٦ وهشام ابن معاوية الضرير, انظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام: ٣٣٧/١.
٧ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٣١٠/١, حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك: ٤١٥/١.

ويرى الباحث أنَّ دخول اللام المزحلقة على خبر (إنَّ) - إذا كان مبدوءًا بفعل ماضي جامد- مقبول والذوق يستسيغُهُ, ولا يجد مانعًا من دخولها, فكما تقول: إنَّ زيدًا لهو الرجل, كذلك تقول: إنَّ زيدًا لنعم الرجل, فالمعنى يستقيم, ولا حرج في النطق, فدخولها على ضمير الفصل كدخولها على الفعل الغير متصرف الجامد, ويُلحظ هذا كثيرًا مع نعم وبئس, بخلاف عسى وليس فإنَّه لا يُستساغُ معهما.

- (علة الحمل على الأصل)

ومن ذلك: خلافهم في حذف الياء وفتح ما قبلها في "ابن أُمَّ وابن عمَّ".

وفتح أو كسر وحذف اليا استمر في "يابن أم، يابن عم لا مفر"(١)

"وَفَتْحٌ أو كَسْرٌ وَحَذْفُ اليَا" والألف تخفيفًا لكثرة الاستعمال "اسْتَمَر فِي" قولهم "يَابْنَ أُمَّ" ويا ابنة أم، و"يَابْنَ عَمَّ" ويا ابنة عم "لاَ مَفَرْ" أما الفتح ففيه قولان: أحدهما أن الأصل: أما وعما بقلب الياء ألفًا فحذفت الألف وبقيت الفتحة دليلًا عليها.

الثاني أنهما جعلا اسمًا واحدًا مركبًا وبني على الفتح، **والأول قول الكسائي والفراء وأبي عبيدة وحكي عن الأخفش**، والثاني قيل: هو مذهب سيبويه والبصريين(٢).

ويميل الباحث إلى رأي سيبويه من كونها اسمًا واحدًا مركبًا مبنيًا على الفتح, بخلاف رأي الأخفش, الذي يحتاج إلى التأويل, وردِّ شيء إلى أصله بدون دليل.

- (علة تبادل أوضاع)

ومن ذلك: خلافهم في حكم الضمير المتصل بلولا.

قال أبو البركات الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أن الياء والكاف في "لولاي، ولولاك" في موضع رفع، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين. وذهب البصريون إلى أن الياء والكاف في موضع جرٍّ بلولا. وذهب أبو العباس المُبَرِّد إلى أنَّه لا يجوز أن يقال: "لولاي، ولولاك" ويجب أن يقال: "لولا أنا، ولولا أنت" فيؤتى بالضمير المنفصل كما جاء به التنزيل في قوله: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾(٣) ولهذا لم يأتِ في التنزيل إلا منفصلًا.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن الياء والكاف في موضع رفع؛ لأن الظاهر الذي قام الياء والكاف مقامه رَفْعٌ بها على مذهبنا، وبالابتداء على مذهبكم؛ فكذلك ما قام مقامه(٤).

ويرى البصريون أنَّهما في موضع جر, فإذا أضمرت فيه الاسم جر، وإذا أظهرت رفع، ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت: لولا أنت، كما قال – سبحانه-: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾(٥) ولكنهم جعلوه مضمرا مجرورا.

أمَّا **مذهب الأَخْفَش وتبعه الفَرَّاء**، وحاصله أن الياء والكاف والهاء في محل رفع بالابتداء، ولولا حرف ابتداء على حالها(٦).

- (علة الحمل على أقل الألفاظ تقديرًا)

---

١ ألفية ابن مالك: ٥١.

٢ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٣ /٤١.

٣ سورة سبأ, آية٣١.

٤ انظر الإنصاف لأبي البركات الأنباري: ٥٦٤/٢, ومغني اللبيب لابن هشام: ٣٦١, وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٧/٣.

٥ سورة سبأ, آية٣١.

٦ انظر الإنصاف لأبي البركات الأنباري: ٥٦٨/٢, وشرح الكافية الشافية لابن مالك: ٧٨٨/٢, وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٦٣/٢.

ومن ذلك: خلافهم في تقدير المحذوف.
نحو قولهم:"ضـربي زيدًا قائمًا" قال الأخفش: هو مصـدر مقدر قبل الحال: تقديره: ضـربه قائمًا، وقال الجرمي، وابن كيسان، وتبعهما الأعلم: الحال سدت مسد الخبر كالظرف، كأنك قلت: ضربي زيدًا في حال كونه قائمًا.

والعرب تقول: أكثر شـربي يوم الجمعة، فاسـتعملوا الحال اسـتعمال الظرف وروى هذا عن أبي الحسن أيضًا، وذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنه زمان مضاف إلى فعله تقديره: إذا كان، وكان هذه المقدرة تامة لا ناقصة، والحال من الضمير المستكن في كان، والعامل فيها كان، **ومذهب الأخفش، والفراء،** والمبرد أن العامل فيها المصدر"([1]).

وهنا يعلل للأخفش ابن هشام بقوله:" وَلذَلِك كَانَ تَقْدِير الْأَخْفَش فِي ضـربي زيدا قَائِما ضـربه قَائِما أولى من تَقْدِير بَاقِي الْبَصـرِيين حَاصِل إِذا كَانَ أَو إِذا كَانَ قَائِما لِأَنَّهُ قدر اثْنَيْنِ وقدروا خَمْسَة وَلِأَن التَّقْدِير من اللَّفْظ أولى"([2]).

ومن ذلك أيضا: خلافهم في زيادة الواو.
وقد فسـر أبو الحسـن الأخفش قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا﴾([3]) على حذف الواو. وقال: "معناها: قالَ لَهُمْ خَزَنَتُها"، فالواو في هذا زائدة. قال الشاعر:

فإذا وَذَلِكَ يا كُبَيْشَةُ لَمْ يَكُنْ إلاَّ كَلَمَّةِ حالِمٍ بِخَيالِ([4])([5])".

ومنه قوله – تعالى-:﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلجَبِينِ* وَنَادينَاهُ﴾([6]) وقوله: ﴿وَكَذَلِكَ نري إِبْرَاهِيم ملكوت السَّمَاوَات وَالْأَرْض وليكون من الموقنين﴾ **وقد تبع الكوفيون الأخفش في هذه المسألة**([7]).

وعند المرادي:" أنَّ من خصـائص كلام العرب إلحاق الواو في الثامن من العدد، فيقولون: واحد اثنان ثلاثة أربعة خمسـة سـتة سـبعة وثمانية، إشـعارًا بأن السـبعة عندهم عدد كامل. واسـتدلوا بقوله تعالى " التائبون، العابدون، الحامدون، السـائحون، الراكعون، السـاجدون، الآمرون بالمعروف، والناهون عن المنكر "، وبقولـه تعـالى " وثـامنهم كلبهم "، وبقولـه تعـالى " ثيبـات وأبكـاراً، وبقولـه تعـالى " حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها ". قالوا: ألحقت الواو، لأن أبواب الجنة ثمانية، ولما ذكر جهنم قال فتحت"([8]).

ويرى الكلكلدي:" والأقوى أَن تكون الْوَاو حَالية"([9]).

---

١ انظر ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان: ١٠٩٣/٣.
٢ انظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام: ٨٠٢.
٣ سورة الزمر, آية ٧٣.
٤ البيت من الكامل، وهو لتميم بن مقبل العجلاني، ورواية الديوان/ ٢٥٩. (إلا كَحَلْمَة حالم)، وانظره في شرح التسهيل: ٣/ ٣٥٦؛ والجنى الداني: ١٦٥. وخزانة الأدب: ٥٨/١١.
٥ انظر معاني القرآن للأخفش: /١٣٢.
٦ سورة الصافات, آية ١٠٣, ١٠٤.
٧ انظر همع الهوامع للسيوطي: ١٩٠/٣.
٨ انظر الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي : ١٦٧/١.
٩ انظر الفصول المفيدة في الواو المزيدة لابن كيكلدي : ١٤٧/١.

"وَقد تكون الْوَاو فَقَط وَقد مقدرَة كَقَوْلِه تَعَالَى {كَيفَ تكفرون بِاللَّه وكنتم أَمْوَاتًا} وَقَوله {حَتَّى إِذا جاؤوها وَفتحت أَبْوَابهَا} التَّقْدِير وَقد فتحت أَبْوَابهَا وَذَلِكَ لِأَن من تَتِمَّة إكرام أهل الْجنَّة أَن تفتح لَهُم أَبْوَابهَا قبل الْوُصُول إِلَيْهَا فَلَا يتنغصون بِالْوُقُوفِ عَلَيْهَا وليجدوا رِيحهَا قبل الْوُصُول إِلَيْهَا"([1]).

- (علة إجماع وأولوية)

ومن ذلك: خلافهم في الجار لكلمة(نارٍ) في قول الشاعر:

أكُلَّ امرئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأ ونارٍ تَوَقَّدُ باللَّيْلِ نارَا ([2])

فأبقى "نار"على جره مع أنه مضاف إليه "كل" محذوفة معطوفة على "كل" المذكورة، "أي: وكل نار"، وإنما قدرناه مجرورًا بـ"كل" محذوفة ولم نجعله مجرورًا بالعطف على "امرئ" المجرور بإضافة "كل" إليه "لئلا يلزم العطف" على معمولي عاطفين مختلفين؛ لأن "امرئ" المجرور معمول لـ"كل"، و"امرأ" المنصوب معمول لـ"تحسبين" على أنه مفعول ثان له، ومفعوله الأول "كل امرئ" مقدم عليه, فلو عطفنا "نار" المجرورة على "امرئ" المضاف إليه "كل"، و"عطفنا "نارًا" المنصوبة على "امرأ" المنصوب لزم أن نعطف بحرف واحد شيئين "على معمولي عاملين" مختلفين، وذلك ممتنع؛ لأن العاطف نائب عن العامل, وعامل واحد لا يعمل جرا ونصبا ولا يقوى أن ينوب مناب عاملين، هذا مذهب سيبويه والمبرد وابن السراج وهشام، **وذهب الأخفش والكسائي والفراء** والزجاج إلى الجواز، والتقدير: أتحسبين كل امرئ امرأ، وكل نار نارًا، فحذف المضاف وأبقى المضاف إليه على جره، واختير الحذف دون العطف؛ لأن حذف ما دل عليه دليل مجمع على جوازه، والعطف على معمولي عاملين مختلف فيه كما قدمنا، والحمل على المتفق عليه أولى من الحمل على المختلف فيه"([3]).

- (علة تتميم)

ومن ذلك: خلافهم في اسم الفاعل المشتق من العدد.

" وَيسْتَعْمل فَردا كثان وثانية وثالث وثالثة إِلَى عَاشر وعاشرة أَو مُضَافا لما هُوَ مصوغ مِنْهُ كثاني اثْنَيْنِ وثالث ثَلَاثَة إِلَى عَاشر عشرَة وَلَا ينصبه، أَي لَا ينصب هَذَا المصوغ أَصله الْمَأْخُوذ مِنْهُ فِي الْأَصَح وَعَلِيهِ الْجُمْهُور لِأَنَّهُ لَا فعل لَهُ لم يَقُولُوا ثلثت الثَّلَاثَة وَلَا ربعت الْأَرْبَعَة وَعمل اسْم الْفَاعِل فرع الْفِعْل وَالثَّانِي أَنه ينصبه وَعَلِيهِ **الْأَخْفَش وَالْكسَائِيّ وثعلب** وقطرب فَيُقَال ثَالِث ثَلَاثَة ورابع أَرْبَعَة على أَن مَعْنَاهُ متمم ثَلَاثَة وَأَرْبَعَة وَثَالِثهَا وَعَلِيهِ ابْن مَالك ينصب ثَان فَقَط دون ثَالِث فَمَا فَوْقه قَالَ لِأَن لَهُ فعلا سمع ثنيت الرجلَيْن إِذا كنت الثَّانِي مِنْهُمَا فَيُقَال ثَانِي اثْنَيْنِ وَلم يسمع مثل ذَلِك فِي الْبَوَاقِي"([4]).

- (علة الحذف على التدريج)

ومن ذلك: خلافهم في حذف عائد الموصول.

قال الشاعر:

وَمِنْ حَسَدٍ يَجُورُ عَلَيَّ قَومِي وَأَيُّ الدَّهْرِ ذُو لَمْ يَحْسُدُونِي(٥).

فـــ"أي" استفهامية مبتدأ، و"ذو": خبره, وهي موصولة عند الطائيين, واقعة على الدهر، وجملة "لم يحسدوني": صلتها والعائد محذوف، "أي: فيه"، والذي سهل حذفه كون مدلول الموصول زمانا، وقد عاد عليه الضمير المجرور بـــ"في" كما تقول: أعجبني اليوم الذي جئت، تريد فيه، وجعله بعضهم منقاسا

---

[1] انظر المصدر السابق : ١٥٨/١.

٢ البيت من المتقارب، وهو لأبي دؤاد الإيادي، ديوانه/ ٣٥٣.

٣ شرح التصريح لخالد الأزهري: ٧٢٩/١.

٤ انظر همع الهوامع للسيوطي: ٢٦١/٣.

٥ البيت من الوافر، وهو لحاتم الطائي، ديوانه ٢٧٦، وانظره في: شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ١٩٩، ٢٠٦، وأوضح المسالك لابن هشام: ١/ ١٧٥، وشرح الأشموني على الألفية: ١/ ٨١.

بخلاف غير الزمان، فإنه لا يتعين فيه الجار، وهذا ظاهر إن قلنا بأن الحذف ليس على التدريج، كما يقول به الإمام سيبويه. أما إذا قلنا إنه على التدريج **كما يقول به الأخفش** فلا يكون شاذا"(١)" **وهو قول الكسائي"**(٢).

- (علة التضمين والسماع معا)

ومن ذلك: خلافهم في (حاشا) عندما تكون للاستثناء.

"ذهب سِيبَوَيْهِ, وَأكْثر الْبَصرِيين إِلَى أَنَّهَا حرف دَائِما بِمَنْزِلَة إِلَّا, لَكِنَّهَا تجر الْمُسْتَثْنى, وَذهب الْجرْمِي, والمازني, والمبرد, والزجاج, **والأخفش**, وَأَبُو زيد, **وَالْفراء**, وَأَبُو عَمْرو الشَّيْبَانِيّ, إِلَى أَنَّهَا تسْتَعْمل كثيرا حرفا جارا, وقليلا فعلا مُتَعَدِّيا جَامِدا, لتَضَمّنه معنى إِلَّا, وَسمع: اللَّهُمَّ اغْفِر لي, وَلمن يسمع حاشا الشَّيْطَان وَأَبا الْأَصْبَغ

وَقَالَ:

حاشا أَبَا ثَوْبَان إِنَّ بِهِ ضَنًّا عَلَى المَلْحَاة والشَّتْمِ(٣)

وفاعل حاشا ضمير مستتر عَائِد على مصدر الْفِعْل الْمُتَقَدّم عَلَيْهَا, أَو اسْم فَاعله, أَو الْبَعْض الْمَفْهُوم من الِاسْم الْعَام, فَإِذا قيل: قَامَ الْقَوْم حاشا زيدا, فَالْمَعْنى جَانب هُوَ, أَي: قيامهم, أَو الْقَائِم مِنْهُم, أَو بَعضهم زيدا"(٤).

- (علة الحمل على العموم)

ومن ذلك: خلافهم في توجيه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾(٥).

"قِيلَ: التَّقْدِيرُ: وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ فَرِيقٍ كَافِرٍ بِهِ. **وَزَعَمَ الْأَخْفَشُ وَالْفَرَّاءُ** أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَعْنَى الْفِعْلِ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى أَوَّلُ مَنْ كَفَرَ بِهِ.

وَحَكَى سِيبَوَيْهِ: هُوَ أَظْرَفُ الْفِتْيَانِ وَأَجْمَلُهُ وَكَانَ ظَاهِرُ الْكَلَامِ هُوَ أَظْرَفُ فَتًى وَأَجْمَلُهُ"(٦).

وقيل معناه: " ولا يكن كل واحد منكم أوّل كافر به، كقولك: كسانا حلة، أي: كل واحد منا"(٧).

وعلة الأخفش في ذلك هي حمل اسم الفاعل على العموم المفهوم من المعنى، أي: ولا يكن كل واحد منكم أوّل كافر به, ويميل الباحث إلى رأيه في هذا المثال؛ حيث إنَّه أتى بفعل اسم الفاعل المحمول عليه, وأوَّل عليه المقام, وهذا أفضل من تأويل مضافٍ إليه محذوف بعد كلمة (أوَّل).

وأمَّا في المثال الثاني فإنَّ الباحث يميل إلى رأي سيبويه؛ حيث إنَّه أبقى المُفضَّل منه وحذف المُفضَّل, لدخوله في عموم المفضل منه, وهذا أبلغ ممَّا لو حذف المفضَّل منه وأبقى المُفضَّل(هو أظرف فتى وأجملُهُ).

- (علة كثرة الاستعمال)

ومن ذلك: خلافهم وضع المصدر موضع فعل الطلب المستعمل.

---

١ شرح التصريح لخالد الأزهري: ١٧٧/١.
٢ المساعد لابن عقيل: ٤٠٨/٢.
٣ البيت من الكامل، وقد نُسب للجميع الأسدي، انظره في: الجني الداني للمرادي: ٥٦٢، والمغني لابن هشام: ١٦٦، والخزانة للبغدادي: ١٨٢/٤.
٤ انظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام: ١٦٥.
٥ سورة البقرة، آية ٤١.
٦ انظر تفسير القرطبي: ٣٣٣/١.
٧ انظر الكشاف للزمخشري: ١٣١/١.

اختلف كل من سيبويه والأخفش في عمل المصدر عمل فعله الدال على الطلب, كقولك: ضربًا لزيدٍ، أي: اضربه؛ وسقيًا لك، أي: سقاك الله؛ وجدعًا لعدوك، أي: جدعه الله، وهو من القطع في الأنف, والإفراد في هذا أكثر من الإضافة، وذلك كالمثل المذكورة، ومن الإضافة: "فضرْبَ الرقاب".

" **مذهبُ الأخفش والفراء** أن وضع المصدر موضع فعل الطلب المستعمل مقيسٌ، بشرط إفراده وتنكيره كالأمثلة السابقة، وذلك لكثرته"(١).

- (علة فصل)

ومن ذلك: خلافهم في زِيَادَة الألف بعد وَاو الْجمع متطرفة.

اخْتلف البصريون فِي إلحاقها بالمضارع إِذا اتَّصَلت الْوَاو بِهِ متطرفة, نَحْو: لن يضْربُوا، فالأخفش يَجعله كالماضي وَالْأَمر فِي لحاق الْألف, وَبَعض الْبَصرِيين لَا يلْحقهَا.

وَقد اخْتلفُوا فِي سَبَب زيادتها(٢), فَقَالَ الْخَلِيل: لما كَانَ وَضعهَا على الْمَدّ, وعَلى أَلا تتحرك أصلا زادوا بعْدهَا الْألف؛ لِأَن فصل صَوت الْمَدّ بهَا يَنْتَهِي إِلَى مخرج الْألف.

وعلل الْأَخْفَش سبب الزيادة- وتبعه في ذلك ابْن قُتَيْبَة- أَنَّهَا فصل بهَا وَبَين وَاو الْجمع وواو النسق, نَحْو: (كفرُوا) و (وردوا) و (جَاءُوا) وَنَحْوهَا من الواوات الْمُنْفَصِلَة عَن الْحَرْف قبلهَا, هَذَا هُوَ الأَصْل, ثمَّ حذفوا على ذَلِك من الواوات الْمُتَّصِلَة بالحرف قبلهَا نَحْو: (ضربوا) ليَكُون الْبَاب وَاحِدًا, وَلِهَذَا لم تلْحق بالمفرد نَحْو: (يَدْعُو)؛ لِأَنَّهَا لاتصالها لَا يعرض فِيهَا من اللّبْس مَا يعرض مَعَ وَاو الْجمع, وَلذَلِك سموا هَذِه الْألف ألف الْفَصْل(٣).

- (علة القرب من النكرة)

ومن ذلك: خلاف العلماء في إعراب (غير) في قوله-Y-: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾(٤).

ذهب الأخفش إلى أن "غَيْر" يجوز أن يكون نعتًا لـ"الذين" أو بدلًا منه، **وأجاز ثعلب ما قاله الأخفش**، ولم يرده.

قال الأخفش(٥): "وقوله: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ هو صفة ﴿الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾

وعلل الأخفش قوله: " بأن الصراط مضاف إليهم، فهم جر للإضافة، وأجريت عليهم "غَيْرِ" صفة أو بدلا، و"غير" و"مثل" قد تكونان من صفة المعرفة التي بالألف واللام نحو قولك: إني لأمر بالرجل غيرك، وبالرجل مثلك فما يشتمني، و"غير" و"مثل" إنما تكونان صفة للنكرة، ولكنهما قد احتيج إليهما في هذا الموضع، فأجريتا صفة لما فيه الألف واللام، والبدل في "غير" أجود من الصفة؛ لأن "الذي" و"الذين" لا تفارقهما الألف واللام، وهما أشْبه بالاسم المخصوص من الرجل وما أشبهه".

فالأخفش يجيز في "غير" وجهين: الصفة والبدل، ولكنه رجح كونه بدلا على كونه صفة، مع أن سيبويه وأكثر النحاة والمفسرين ذهبوا إلى أن "غَيْرِ" صفة لـ"الذين"(٦).

---

١ المساعد لابن عقيل: ٤٧١/١.
٢ أي: الألف.
٣ انظر همع الهوامع للسيوطي: ٥١٦/٣.
٤ سورة الفاتحة الآية ٧.
٥ معاني القرآن ١٧/١.
٦ نظر: الكتاب لسيبويه: ٣٣٣/٢، ومعاني القرآن للفراء: ٧/١، والمقتضب للمبرد: ٤٢٣/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٦/٢، والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي: ١٤٨/١.

وقد حكى ثعلبٌ قول الأخفش وأجازه، كما حكى قول الفراء، ولكنه أجاز وجهًا ثالثًا، وهو أن يكون "غَيْرِ" بدلًا من الضمير في "عليهم". قال ثعلب: وليس يمتنع ما قاله، (وهو قريب من قول الفراء) (١), ولو رجعنا إلى كلام الفراء فلن نجده يختلف كثيرًا عما قاله الأخفش، وإن كان قد رَجَّحَ كون "غَيْرِ" نعتًا لـ"الذين"، على كونه بدلًا منه.

ومما سبق يتضح لنا أنه لا يوجد خلاف كبير بين ما قاله الأخفش والفراء وثعلب، بل إن التعليل الذي ذكره الأخفش لوقوع "غير" نعتا لـ"الذين" هو نفسه التعليل الذي قاله الفراء، وحكاه عنه ثعلب، وهو أن "غير" وقعت نعتا لـ"الذين"؛ لأن "الذين" قريب من النكرة؛ لأنه لم يُقْصَدْ به قَصْد قَوْمٍ بأعيانِهِمْ، و"غَيْرِ المَغْضُوبِ" قريب من المعرفة؛ لأنه تخصص بالإضافة(٢).

- (علة أولوية)

ومن ذلك: خلافهم في حذف التنوين للضرورة.

قال أبو البركات الأنباري: " كان أبو بكر بن السراج من البصريين - وكان من هذا الشأن بمكان- يقول: لو صحت الرواية في ترك صرف ما ينصرف لم يكن بأبعد من قولهم:

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قال قَائلٌ لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلَاطِ نَجِيبُ(٣)

ولما صحت الرواية عند أبي الحسن الأخفش, وأبي علي الفارسي, وأبي القاسم بن برهان من البصريين, صاروا إلى جواز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر, واختاروا مذهب الكوفيين على مذهب البصريين، وهم من أكابر أئمة البصريين والمشار إليهم من المحققين.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز ترك صرف ما ينصرف؛ لأن الأصل في الأسماء الصرف، فلو أنا جوزنا ترك صرف ما ينصرف لأدّى ذلك إلى ردّه عن الأصل إلى غير أصل، ولكان أيضا يؤدي إلى أن يلتبس ما ينصرف بما لا ينصرف؛ وعلى هذا يخرج حذف الواو، من "هو" في نحو قوله:

فبيناه يشري رحله قال قائل

فإنه لا يؤدّي إلى الالتباس، بخلاف حذف التنوين، فَبَانَ الفرق بينهما.

والذي أذهب إليه في هذه المسألة مذهب الكوفيين؛ لكثرة النقل الذي خرج عن حكم الشذوذ، لا لقوته في القياس(٤).

وعلة الأخفش ومن تبعه من العلماء في هذه المسألة:

فَلأَن يجوز حذف التنوين للضرورة كان ذلك من طريق الأولى؛ وهذا لأن الواو من "هو" متحركة، والتنوين ساكن، ولا خلاف أن حذف الحرف الساكن أسهل من حذف الحرف المتحرك، فإذا جاز حذف الحرف المتحرك الذي هو الواو للضرورة, فلأن يجوز حذف الحرف الساكن, كان ذلك من طريق الأولى(٥).

---

٢ انظر بحث بعنوان: (تعقيبات ثَعْلَبٍ على الأَخْفَشِ في التَّوْجِيه النَّحْوِيّ لِلآيَاتِ القُرْآنِيَّةِ (جَمْعًا ودِرَاسَةً) إعداد الدكتور/أحمد محمد الجندي, مدرس اللغويات في كلية اللغة العربية بالمنوفية(جامعة الأزهر): ص٣٣.

٣ البيت من الطويل، وهو للعجير السلولي، ديوانه: ٢٢٩، نشر مجموعًا صنعة محمد نايف الديلمي في مجلة المورد، م٨، ع١، ص٢٠٧ وما بعدها، وانظره في: الأصول في النحو لابن السراج: ٢٧/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٩٤/١، والخصائص لابن جني: ٧٠/١، والخزانة للبغدادي: ١٥٠/١.

٤ الإنصاف لأبي البركات الأنباري: ٤١٨/٢.

٥ الإنصاف لأبي البركات الأنباري ٤١٨/٢.

ويرى الباحث حذف المُتَحرّك في البيت ضرورة شعرية لا يُقاس عليها, ولو سلَّمنا بذلك فالموضوعان ضرورة شعريَّة, وحذف المُتحرّك أقبح من حذف الساكن.

- (علة مشابهة الفعل المضارع والاسم معا).

ومن ذلك: خلافهم في "إن "المخففة من الثقيلة إعمالا وإهمالا.

" إن المخففة من الثقيلة. وفيها بمد التخفيف لغتان: الإهمال، والإعمال. والإهمال أشهر. وقد قرئ بالوجهين قوله – تعالى-: " وإن كلا لما ليوفينهم ". وهذه القراءة، ونقل سيبويه، حجة على من أنكر الإعمال. فإذا أعملت فحكمها حكم الثقيلة. وإذا ألغيت جاز أن يليها الأسماء والأفعال. ولا يليها، من الأفعال، إلا النواسخ، نحو: ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةٌ﴾(١) وندر قول الشاعر:

شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قتلْتَ لَمُسلِمًا وَجَبَتْ عَلَيكَ عُقُوبَةُ المُتَعَمّدِ (٢)

وأجاز الأخفش القياس على هذا البيت، وتبعه ابن مالك"(٣).

يقول السيوطي وحجة الأخفش:" أنَّ الفعل الجامد للإنشاء يسْتَلْزم الْحُضُور فَأشبه الْمُضَارع, ولكونه لَا يتَصَرَّف أشبه الِاسْم, والمتصرف الْخَالِي من قد خَال من الشّبَه بِكُل طَرِيق, هَذَا مَا ذكره ابْن عُصْفُور وَابْن مَالك، **وَأَن الْجَوَاز مَذْهَب الْأَخْفَش لما تقدم وَالْفراء**؛ لِأَن نعم وَبئسَ عِنْده اسمان, وَعَسَى لكَونهَا لَا مضارع لَهَا بِمَنْزِلَة الْمُضَارع, إِذا كَانَت بِلَفْظ وَاحِد لَهُ وَلغيره, وَوَافَقَهُمَا أَكثر الْكُوفِيّين والأندلسيين"(٤).

- (علة صون الضمير المتصل عن وقوعه منفصلًا)

ومن ذلك خلافهم في إعراب الضمير المتصل في قولك:(الضاربك).

قال خالد الأزهري: " قال سيبويه: الضمير كـ" الاسم "الظاهر، فهو منصوب في: الضاربك"؛ لأن الوصف المقرون بـ"أل" لا يضاف عنده إلا لما فيه "أل"، أو إلى مضاف لما فيه "أل"، أو إلى مضاف إلى ضمير ما فيه "أل" والضمير ليس واحدا منها، "مخفوض في: ضاربك"؛ لأن "حذف التنوين دليل الإضافة ولا مانع منها إلا اقتران الوصف بـ"أل" وهو مجرد عنها، "ويجوز في "الضاربك" و"الضاربوك" الوجهان" الخفض والنصب؛ لأنه يحتمل أن يكون حذف النون للإضافة، فيكون الضمير في محل خفض، وأن يكون للتخفيف وتقصير الصلة، فيكون في محل نصب. وذهب الجرمي والمازني والمبرد وغيرهم إلى أن الضمير فيهما في محل خفض لا غير؛ لأن حذف النون للإضافة هو الأصل، وحذفها للطول لا ضرورة تدعو إليه مع الضمير. **وقال الأخفش" وهشام**(٥): موضع الضمير "نصب"(٦)

يرى الأخفش أن موجب النصب المفعولية، وهي محققة، وموجب الخفض الإضافة وهي غير محققة، ولا دليل عليها إلا حذف التنوين، ولحذفه سبب آخر غير الإضافة، وهو صون الضمير المتصل عن وقوعه منفصلًا"(٧).

- (علة التجرد من العوامل اللفظية)

ومن ذلك: خلافهم في الرافع للفعل المضارع.

---

١ سورة البقرة, آية ١٤٣.

٢ البيت من الكامل، وهو لعاتكة بنت زيد ترثي زوجها الزبير بن العوام وقد قتل في موقعة الجمل، انظره في: شرح كتاب سيبويه: ٣٨٤/٣؛ أمالي ابن الشجري: ١٤٧/٣؛ وشرح التسهيل لابن مالك: ٣٦/٢.

٣ انظر الجنى الداني للمرادي: ٢٠٨.

٤ انظر همع الهوامع للسيوطي: ٥٠٥/١. بتصرف

٥ أي: هشام . بن معاوية الكوفي.... انظر شرح التسهيل لابن مالك :٨٣/٣.

٦ شرح التصريح لخالد الأزهري: ٦٨٧/١.

٧ شرح التسهيل لابن مالك :٨٣/٣, شرح التصريح لخالد الأزهري: ٦٨٦/١, وهمع الهوامع للسيوطي: ١٩٣/١.

" قَالَ أَبُو حَيَّان فِي الرافع للْفِعْل الْمُضَارع سَبْعَة أَقْوَال:
أَحدهَا: أَنه التعري من العوامل اللفظية مُطلقًا, وَهُوَ مَذْهَب جمَاعَة من الْبَصرِيين, وعزي فِي الإفصاح للفراء, والأخفش.
وَالثَّانِي: التجرد من الناصب والجازم, وَهُوَ مَذْهَب الْفراء.
وَالثَّالِث: وَهُوَ قَول الأعلم, ارْتَفع بالإهمال, وَهُوَ قريب من الَّذِي قبله, وَهُوَ على الْمذَاهب الثَّلَاثَة عدمي.
وَالرَّابِع: وَعَلِيهِ جُمْهُور الْبَصرِيين, أَنه ارْتَفع بِوُقُوعِهِ موقع الِاسْم, فَإِن يقوم فِي نَحْو: زيد يقوم وَقع موقع قَائِم؛ وَذَلِكَ هُوَ الَّذِي أوجب لَهُ الرّفْع.
وَالْخَامِس: وَهُوَ مَذْهَب ثَعْلَب, أَنه ارْتَفع بِنَفس المضارعة.
السَّادِس: أَنه ارْتَفع بِالسَّبَبِ الَّذِي أوجب لَهُ الْإِعْرَاب؛ لِأَن الرّفْع نوع من الْإِعْرَاب, وَهُوَ على هَذِه الْمذَاهب الثَّلَاثَة ثبوتي معنوي.
وَالسَّابِع: وَهُوَ مَذْهَب الْكسَائي, أَنه ارْتَفع بحروف المضارعة, فأقوم مَرْفُوع بِالْهَمْزَةِ, ونقوم مَرْفُوع بالنُّون, وَتقوم مَرْفُوع بِالتَّاءِ, وَيقوم مَرْفُوع بِالْيَاءِ, وَهُوَ على هَذَا لَفْظِي, قَالَ أَبُو حَيَّان: وَلَا فَائِدَة لهَذَا الْخلاف, وَلَا ينشأ عَنهُ حكم تطبيقي"([1]).

وفي هذا الصدد يقول شوقي ضيف: "ومن ذلك إعراب الفعل المضارع المرفوع؛ فقد ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنه ارتفع بوقوعه موقع الاسم, فإن كلمة يقوم في مثل: "زيد يقوم" تقع موقع قائم، وذهب الأخفش إلى أنه مرفوع لتعريه من العوامل اللفظية. ولم يرتض هذا الرأي الفراء، فاختار رأي الأخفش ولكنه حاول التغيير والتحريف والتبديل فيه، فقال: إنه مرفوع بتجرده من النواصب والجوازم، وواضح أنه نفس رأي الأخفش بصيغة جديدة"([2]).

وقد مال ابن مالك إلى رأي الأخفش بقوله:

وارفع مضارعا إذ يُجرَّدُ *** من ناصبٍ وجازمٍ كتسعَدُ([3])

- (علة النقل من الأخف إلى الأثقل)

هذه المسألة تُعدُّ من المسائل التي اتفق فيها سيبويه والأخفش, بل وكثير من علماء المذهبين البصري والكوفي.

قال ناظر الجيش:" مذهب الخليل وسيبويه وأبي عمرو ويونس وابن أبي إسحاق في المنقول من مذكر المسمى به مؤنث منع الصرف، **وعلى ذلك الأخفش والمازني والفراء أيضًا.**

والعلة في ذلك أن الاسم نقل من الأخف - وهو باب التذكير - إلى الأثقل - وهو باب التأنيث - وهذا بخلاف إذا سميت رجلا بـ «شمس» فإنك تصرفه؛ لأنه خرج من الباب الأثقل إلى الباب الأخف"([4]).

- (علة تخفيف)

ومن ذلك: خلافهم في الفعل الأمر إعرابا وبناءً.

يرى البصريون أنَّه يُبنى على ما يُجزم به مضارعه, بينما يرى الأخفش وتبعه الكوفيون أنَّه مجزوم بأداة محذوفة للتخفيف.

وفي هذا الصدد يقول الجرجاوي في معرض حديثه عن هذه المسألة:" وبناؤهما مختلف، فالماضي بناؤه على الفتح كما تقدم، "و" الأمر "بناؤه على ما يجزم به مضارعه" المبدوء بتاء الخطاب، "فنحو

---

١ انظر الإنصاف لأبي البركات الأنباري: ٤٤٨/٢, وهمع الهوامع للسيوطي: ٥٩١/١.
٢ انظر المدارس النحوية لشوقي ضيف: ١٦٩.
٣ ألفية ابن مالك: ٥٧.
٤ انظر شرح التسهيل لناظر الجيش: ٤٠١٤/٨.

"اضـرب": مبني على السـكون"، فإن مضـارعه يجزم بالسـكون، نحو: لم تضـرب، "ونحو: اضـربا"، واضـربوا، واضـربي: "مبني على حذف النون" لأن مضـارعها يجزم بحذف النون، نحو: لم تضـربا ولم تضـربوا ولم تضـربي، "ونحو: اغز"، اخش، وارم "مبني على حذف آخر الفعل", لأن مضـارعها يجزم بحذف آخره، نحو: لم تغز، ولم تخش، ولم ترم. فـــ"اغز" مبني على حذف الواو، و"اخش": مبني على حذف الألف، و"ارم" مبني على حذف الياء، **وذهب الأخفش والكوفيون** إلى أن الأمر معرب مجزوم بلام الأمر، وإنها حذفت حذفا مستمرا في نحو: قم واقعد، والأصل: لِتَقُم ولِتَقْعد، فحذفت اللام للتخفيف؛ وتبعها حرف المضارعة"([1]).

وإلى رأي الأخفش ذهب ابن هشام معللا هذا بقوله: "وبقولهم أقول؛ لأن الأمر معني، فحقه أن يؤدى بالحرف؛ ولأنه أخو النهي"([2]).

- (علة الحمل على المقام)

ومن ذلك: خلافهم في العامل في الاسمِ المَرفوع بعدَ الظَّرف والجارِ والمَجرور.

يقول العكبري:" إذا لم يَعتمد الظرفُ وحرفُ الجَرِّ على شيءٍ قبلَه لم يَعمل في الاسمِ الذي بعدَه، بل يكونُ الاسمُ مبتدأ والظَّرفُ خبرًا مُقدمًا، وفيه ضَمير كما لو كانَ مؤخرًا في اللفظ.

وقالَ **أبو الحَسن الأخفش والكُوفيُّون**: يرتفعُ الاسم بهما كما يرتفع بالفعل ويخلوان عن ضميرٍ لعملهما في الظَّاهر"(٣).

ويتّضِح ممَّا سبق عرضُهُ أنَّ كثيرًا من أئمَّة الكوفة قد تبِعُوا الأخفش في كثير من مسائل الخلاف, كما أنَّهم حاولوا أن يستفيدوا من رأيه في بعض المسائل, ويُدْلُوا بِدَلْوهم فيها, وهذا دليل على أنَّ الأخفش كان يُعمِلُ ذِهْنَه جيّدًا في كثيرٍ من المسائل النحويَّة موضِع خلاف العلماء, ويأتي بِأحكامٍ يقبلُها المنطقُ والعقل.

وفي خاتمة هذا البحث يُمكننا القول: لولا أنَّ هؤلاء العلماء ثقاتٌ, وقد أخبرونا بمن تأثر بالأخفش في المسائل والعلل لشككنا في نسبتها إليهم, وحيث إننا لم نستطع أن نتثبت من هذا الأمر في المسائل ذاتها عند من تأثَّر بالأخفش فيها من مُتقدِّمي مذهب الكوفة, فإننا اضطررنا إلى أخذ آرائهم المبثوثة في بطون كُتبهم على محمل الجِدّ والاعتداد بها.

* * *

النتائج

١- اتسم منهج الأخفش في تعليله للمسائل النحوية بالاطراد وعدم التناقض.

٢- تنوَّع منهجُ الأخفش في التعليل فاتسم بعدة أمور، منها:

- قد يُبَيِّنُ علة المقام من خلال تمثيلها بمثال لغيرها تُحمل هي عليه.
- قد يطرح علته من خلال طرحه لسؤال يجيب هو عنه.
- كان يبني علله في كثير من الأحيان على العقل والمنطق.

---

١ انظر شرح التصريح لخالد الأزهري: ٥٠/١.
٢ انظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام: ٣٠٠/١.
٣ انظر التبيين للعكبري: ٢٣٣.

- قد يبني علته اعتمادا على قول الغير.
- قد يذكر أكثر من علة في مقام واحد يعضد بعضُها بعضا.

٣- تأثر كثير من علماء مذهب الكوفة بالأخفش الأوسط؛ نظرًا لاعتماد كثيرٍ منهم على آراء الأخفش وعلله النحوية في ضبط خلافهم مع نحاة البصرة, ومن أمثال هؤلاء:(الكسائي/ والفراء/ وهشام بن معاوية/ وثعلب/ وابن قتيبة/ وابن الأنباري).

٤- نظرًا لوجاهة ما ذهب إليه الأخفش في كثير من مسائل الخلاف وقوة عِلَلِه فيها فقد تبعه كثيرٌ من النحاة من غير الكوفيين وتأثروا به في كثير من هذه المسائل؛ مثل المبرد، وابن جني، وابن مالك، وأبي البركات الأنباري، والرضي، وغيرهم.

* * *

قائمة المراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، شرح وتحقيق/ رجب عثمان محمد، مراجعة/ رمضان عبدالتواب، ط/ مكتبة الخانجي- القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.
- الأصول في النحو, المؤلف: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ),المحقق: عبد الحسين الفتلي,الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت, عدد الأجزاء: ٣.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين, المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ), الناشر: المكتبة العصرية, الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م, عدد الأجزاء: ٢.
- البحر المحيط في التفسير, المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ), المحقق: صدقي محمد جميل,الناشر: دار الفكر – بيروت, الطبعة: ١٤٢٠ هـ.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، المؤلف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن العثيمين، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، عدد الأجزاء: ١.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د/ حسن هنداوي، ط/ دار القلم- دمشق، ط١، ٢٠١٥م.
- الجامع لأحكام القرآن(تفسير القرطبي)، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م، عدد الأجزاء: ٢٠ جزءا (في ١٠ مجلدات).
- الجنى الداني في حروف المعاني, المؤلف: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ), المحقق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل, الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان, الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م, عدد الأجزاء: ١.
- الخصائص، المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة، عدد الأجزاء: ٣.

- الفصول المفيدة في الواو المزيدة، المؤلف: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (المتوفى: ٧٦١هـ), المحقق: حسن موسى الشاعر, الناشر: دار البشير – عمان, الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م, عدد الأجزاء: ١.
- ألفية ابن مالك، المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، الناشر: دار التعاون، عدد الأجزاء: ١.
- الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الملقب بسيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي- القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨م. عدد الأجزاء: ٤.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧ هـ، عدد الأجزاء: ٤.
- المدارس النحوية، المؤلف: أحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف (المتوفى: ١٤٢٦هـ)، الناشر: دار المعارف القاهرة، عدد الأجزاء: ١.
- المساعد على تسهيل الفوائد، المؤلف: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى : ٧٦٩هـ)، المحقق: د. محمد كامل بركات الناشر: جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق - دار المدني، جدة), الطبعة الأولى (١٤٠٠ - ١٤٠٥ هـ), عدد الأجزاء: ٤.
- المفتاح في الصرف, المؤلف: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: ٤٧١هـــ), حققه وقدم له: الدكتور علي توفيق الحَمَد, الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت, الطبعة: الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م, عدد الأجزاء: ١.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، المؤلف أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق/ محمد إبراهيم البنا، وعبدالحميد قطامش وآخرين، ط/ معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي- جامعة أم القرى- مكة المكرمة، ٢٠٠٧م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـــ «شرح الشواهد الكبرى» المؤلف: بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (المتوفى ٨٥٥ هـــ), تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر,الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية,الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.
- المقتضب، المؤلف: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عضيمة. الناشر: عالم الكتب. – بيروت، عدد الأجزاء: ٤.
- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، المؤلف: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م، عدد الأجزاء: ٣.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، المؤلف: عبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفى: ١٠٩٣هـ) تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م، عدد الأجزاء: ١٣.
- شـــرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك, المؤلف : ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري. المحقق : محمد محيي الدين عبد الحميد, الناشر : دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه, الطبعة العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م, عدد الأجزاء : ٤.

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المؤلف: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: ٩٠٠هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م، عدد الأجزاء: ٤.
- شرح التسهيل = شرح تسهيل الفوائد، المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، عدد الأجزاء: ٤
- شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» المؤلف: محمد بن يوسف الحلبي المعروف بناظر الجيش(المتوفى٧٧٨هـ)، تحقيق د/ علي محمد فاخر وآخرين، طبعة/ دار السلام- القاهرة، ط١، ١٤٢٨ه.
- شرح التصريح على التوضيح = التصريح بمضمون التوضيح في النحو, المؤلف: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري (المتوفى: ٩٠٥هـ), الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان, الطبعة الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م, عدد الأجزاء: ٢.
- شرح الكافية الشافية, المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ), المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي, الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة, الطبعة: الأولى, عدد الأجزاء: ٥.
- شرح المفصل، المؤلف: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين ألأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: ٦٤٣هـ), قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب, الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان, الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب, المؤلف: شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (المتوفى: ٨٨٩هـ), المحقق: نواف بن جزاء الحارثي, الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق), الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ =٢٠٠٤م, عدد الأجزاء: ٢.
- شرح كتاب سيبويه، المؤلف: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: ٣٦٨ هـ)، المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨ م، عدد الأجزاء: ٥.
- معاني القرآن وإعرابه، المؤلف: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: ٣١١هـ)، المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب – بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م، عدد الأجزاء: ٥
- معاني القرآن، المؤلف: أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (المتوفى: ٢١٥هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠م، عدد الأجزاء: ٢.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب, المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ), المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله, الناشر: دار الفكر – دمشق, الطبعة السادسة، ١٩٨٥م, عدد الأجزاء: ١.
- من مسائل الخلاف بين سيبويه والأخفش، المؤلف: أحمد إبراهيم سيد أحمد، طبعة/ دار الطباعة المحمدية – مصر, الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

- موصـــل الطلاب إلى قواعد الإعراب, المؤلف: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري, (المتوفى: ٩٠٥هـــ), المحقق: عبد الكريم مجاهد, الناشر: الرسالة – بيروت, الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ ١٩٩٦م, عدد الأجزاء: ١.
- موقف النحويين العرب من التعليل النحوي حتى القرن السادس الهجري, د/ سامي عوض , مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية, سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية, المجلد(٣٦) العدد (٥) ٢٠١٤.
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، المؤلف: محمد الطنطاوي، تحقيق: أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل, الناشر: مكتبة إحياء التراث الإسلامي, الطبعة الأولى .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع, المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ), المحقق:عبد الحميد هنداوي, الناشر: المكتبة التوفيقية مصر,عدد الأجزاء:٣.

* * *

Abstract

This research aims to talk about the grammatical Cause from the point of view of Al Akhfash, the middle, and highlighting the features of its renewal and development that scholars did not shed light on, as they did with his Former and subsequent, during the second century AH. Then the research for those who came after the middle Akhfash from his students and were affected by him, from the advanced of this Kufic doctrine who lived with him, or came after him, and took from him, and other scholars of this art, due to the reliance of many of them on the views of the Akhfash and his grammatical Causes in controlling their differences with the grammarians of Basra. The accounts go on to confirm to us the link between the scholars of Kufic doctrine and Al Akhfash, their love to him, and the awareness of his opinions and his Causes, especially Al Kisaei and Al Farraa who applied his approach in writing two books of the same name (The Meanings Of The Qur'an), then the strong interest of Al Kisaei for reading Sibawaih's book in front of him, (Al Akhfash), not Once, but twice; Because he knows with certainty that he, Al Akhfash, is a great scholar, and that he is the path leading to understanding and explaining that book.This research dealt with many of the Causes of Al Akhfash that he had clear renewal manifestations in it, and that made the ancestors of Al Kufa doctrine walk behind him and trace his paths influenced by those Causes. Among the most notable were the Causes that depend on hearing, and there are other separate Causes that will be observed through research.

Key words: The Cause / Al Akhfash / Al Kufa